

أحال مجلس الأمة في جلسته التكميلية امس تقارير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية الستة بشأن اكتوبر في زيادة رأسمال عدد من المؤسسات والصناديق الى اللجنة لمزيد من الدراسة والتأكد من ملاحظات النواب وما اثير من نقاط بشأنها. كما وافق المجلس على طلب تمديد عمل «لجنة التحقيق في الإيداعات والتحويلات المليونية البرلمانية» مدة ثلاثة اشهر لتقدم تقريرها النهائي بشأن موضوع التحقيق. ووافق المجلس أمس على تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بشأن تجاوزات شابت عملية توزيع حيازات زراعية بمنطقة الوفرة والتجاوزات الأخرى ذات الشأن وذلك لمدة ثلاثة اشهر. وانتخب المجلس في عضوية اللجنة كلا من النواب راكان النصف، د.خليل عبدالله، وعسكر العنزي، وفيصل الدويسان، وعبدالله المعيوف. ووافق المجلس ايضا على تعديل قانون الإطفاء وذلك في مداولته الأولى بالإجماع. وينص التعديل في المادة الثانية منه على ان يتولى إدارة الإدارة العامة للإطفاء مدير عام برتبة فريق اطفاء ويكون له نائب او اكثر برتبة لواء اطفاء على ان يعين كل منهم بمرسوم. وحددت المادة الرابعة من ذلك المشروع التسلسل لرتب الضباط وضباط الصف والأفراد على ان يسري عليهم جدول الرتب والمرتبات والعلاوات الاجتماعية المقررة للرتب العسكرية لأقرانهم من رجال الشرطة وأن يعملوا معاملة العسكريين وأن يسري عليهم قانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين.

تابع الجلسة: سامح عبد الحفيظ - سلطان العبدان - بدر السويل

# المجلس يُقرّ المداولة الأولى لقانون «رجال الإطفاء»

لوزير العدل لتزويده بالأحكام القضائية النهائية المحكوم بها من قبل المحكمة الإدارية في القضايا المرفوعة من موظفي الدولة ضد الجهات الحكومية التي يعملون بها من 1/1/2010 حتى تاريخ السؤال.

● د.خليل علي: المشاكل لها أسس ومن أكبر وأهم أسس المشاكل في الكويت هو عدم احترامنا للأحكام القضائية والدليل هو الجواب، فهناك ثلاثة أرباع مسؤولي الدولة أتوا بشكل غير قانوني، وأقول للموظف المستحق روح اشتكي في المحاكم.

ويأتي الموظف الفقير المظلوم ويذهب للقضاء وجزء من المشاكل أن المسؤولين الكبار لا يحترمون القضاء، وسألت عن إجمالي القضايا في البنك المركزي 16 ألف قضية، وما نُفذ منها 500 حكم قضائي.

فلا نعب على المجتمع الفساد الذي نراه اليوم، وفي الهيئة العامة للاستثمار سألت عن ممثلها في الشركات المحلية وعندما طلعت الأسماء وجدتها مرتبطة بشريحة مجتمعية واحدة، وأنا أتكلم عن المجتمع ككل وليس فئة أو شريحة معينة والأصح يعتقد أنني أتت لكي أسأل عن شريحة وسنة.

والإشياء التي تسبب ضعف هذا المجتمع تأتي من هذه الممارسات، فمن المسؤول عن عدم تنفيذ تلك الأحكام الممهورة بتوقيع صاحب السمو، فلنحترم القانون والقضاء، ويفترض بنا عندما نرى هذه المشاكل أن نجد الأسباب ونجد الحلول حتى نحسن جزءاً من هذا المجتمع، فالوضع الإقليمي خطر جداً، والمسؤولون هم من لا ينفذ القانون الذين أتوا «القوترة».

● د.علي العمير: الأحكام القضائية لا يمكن أن يكون هناك أحد ضد تنفيذها، لكن بتنفيذها إلا بعدما تكون حكماً نهائياً، وكثير من القضايا التي رفض استكمالها تم تنفيذها، ولا نقبل بان نقف ضد أي حكم قضائي.

ونحترم وننفذ الاحكام القضائية. لا أتكلم إلا عن عدد الأحكام النهائية دون الاستشكالية، وهناك مسؤولون لا يحترمون الأحكام القضائية وبعضهم يلتفت على الحكم القضائي، ويفترض على الحكومة أن توجه المسؤولين بعدم التلاعب في الأحكام القضائية والأشخاص حساباً عسيراً، ونرفض التمييز بين مكونات المجتمع.

● سؤال النائب محمد طنا لوزير الداخلية لتزويده بكشف بأسماء الضباط الذين تم تخصيص مساكن لهم من قبل شركة نفط الكويت.

● محمد طنا: الجواب به مغالطات كبيرة، ويقول أنه لا توجد مساكن خصصت للضباط، بل ولجميع المسؤولين في الدولة عن طريق وزارة النفط لاستعمالها بشكل خاص، وأقدر أقول إنها مساكن خصصت لأعمال خاصة جداً، والأرقام موجودة وعلى وزير النفط أن يتأكد من المعلومات التي يستمدتها من وزير النفط وأتمنى من العمير تحقيقاً دقيقاً، وسجد أكثر من 350 بيتاً موزعة على العسكريين والقياديين في الدولة.

● علي العمير (وزير النفط): الإجابة التي وفرت له، وكانت بها تحديد مساكن لوزير الداخلية مثلاً لاستخدامها لأغراض أمنية، وإذا هناك مسؤولون في الدولة مخصص لهم المساكن غير النفطيين فسندقق فيها، وبعض المسؤولين فعلاً لهم



(ماني الشمري)

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وأمين السر محمد عبدالخرافي ود.يوسف الزلزلة على المنصة وتبدو الأمانة العامة

هناك أي فساد مالي وإداري في القطاع النفطي. ● سعود الحريجي: كنا نتمنى من الوزارة أن تجد الحلول على كل الملاحظات وتحديد مكن الخلل وإذا طلب مني الملاحظات فسأزوده بها بإذن الله. ● راكان النصف: مكثف. ● سؤال النائب خليل عبدالله



عبدالله المعيوف متحدثاً



د.خليل عبدالله



سعود الحريجي

الوزارة لمحاربة الفساد المالي والإداري. ● سعود الحريجي: هناك الكثير من الملاحظات والأسئلة على قطاع النفط، لكن لم نجد خطة محكمة لما يخص سير الوزارة لمحاربة الفساد واطلب من الوزير أن يوضح لنا حتى نعرف سير



سيف العازمي ود.أحمد بن مطيع وجمال العمر خلال الجلسة



سلطان الغصين وم.محمد الهدية



فيصل الدويسان وعيسى الكندري وأنس الصالح

الأغذية والزراعة الدولية الفاو، وهيئة الزراعة دلست في الرد على سؤالي بشأن عدد الموظفين وأرجو من الوزير التحقيق في هذا الشأن. ● علي العمير وزير النفط: الإجابة التي وردت من الهيئة تشير إلى أن اثنين مبعثين إلى «الفاو» وبناء على طلبه

الطبرجي: **أطلب تمديد عمل لجنة الإيداعات والتحويلات 3 أشهر**

الدويسان: **أطالب بوقف باب النقاش وعدم تكليف لجنة الإيداعات بالتحقيق مرة أخرى**

المعيوف: **نقدر ونثمن قرار وزير التربية تعليم البدون في مدارس الحكومة**

دشتي: **عبث كبير بالإدارة الهندسية في وزارة التربية والتعليم**

العيسى: **ملف المنشآت المدرسية سيكون من أولياتي المرحلة المقبلة**

● سؤال للنائب ماجد موسى لوزير النفط لتزويده بعدد الموظفين الموفدين من قبل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية إلى منظمة

افتتح أمين سر مجلس الأمة عادل الخرافي الجلسة التكميلية أمس الأربعاء عند الساعة التاسعة والنصف وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن أو إخطار. واستكمل المجلس مناقشة بنود جدول الأعمال.

● عبدالله معيوف: أود أن أسجل تقديري لوزير التربية والتعليم على قراره الشجاع بخصوص تعليم البدون، وهو الآن يؤكد سياسة صاحب السمو أمير الإنسانية، فكل الشكر لوزير التربية د.بدر العيسى.

● محمد طنا: أضغ صوتي لصوت المعيوف وشكر وزير التربية، وأنه ان هناك بنات يدرسن في الأردن حوالي 120 بنتاً ومن سيارات ومن دون سكن وتريد حمايتهن وأتمنى ان يخصص لهن سكن خاص.

بند الأسئلة

● سؤال عبدالله المعيوف: اعتذر عن الحديث لعدم وجود وزيرة الشؤون.

● سؤال النائب سلطان الشمري: اکتفي بالإجابة من الوزير.

● سؤال النائب د.عبدالحاميد دشتي لوزير التربية والتعليم عما إذا قامت الوزارة بتطبيق قرار إعادة تنظيم قطاع المنشآت التربوية.

● عبدالحاميد دشتي: نثني على كلام المعيوف لنبدأ بشكر وزير التربية وهو نعم الاختيار وتجسد من خلال إجابته عن أسئلتي التي أسلط من خلالها الضوء على الإدارة الهندسية التي تم العبث فيها طيلة سنوات وحاولنا أن ندق ناقوس الخطر، ونفقد مدارس في الرميحية آلية للسقوط، دون أن تمس المدرسة دون تحريك ساكن، 3 مدارس اطلع عليها الوزير في يومه الأول من توليه حقيبة الوزارة، ونشكره على الإجابة، ويتطلب التركيز على إدارة المنشآت وياليت أن يكون هناك تصور واضح، ونتمنى انه خلال 3 أشهر يتم إسقاطهم، ويجب أن يجري مسح على مدارس المنطقة وكذلك كل المدارس، ويجب البحث عن موارد الوزارة لصرفها على المدارس، وينبغي إصدار تشريع استثنائي من مجلس الأمة لتوفير الميزانية لهذا الشأن.

وإذا لم تتفحص يا معالي الوزير إدارة الشؤون الهندسية ستكرر ذلك في مدارس أخرى، وإلا ستكون هناك حالة من عدم الاستقرار للطلبة ولأولياء الأمور، ونتمنى وضع حلول استثنائية لحل هذه المشكلة.

● وزير التربية د.بدر العيسى: نشكر الأعضاء المعيوف ودشتي من ثناء لما أبدوه من قضية البدون، بالنسبة لملف المدارس سيكون من أولياتي في المرحلة القادمة، بالنسبة للمدارس الأولية للسقوط ستزال في وقت قريب، والملاحظات التي ذكرها الإخوان ستكون محل تنفيذ.

● د.عبدالحاميد دشتي: نشكر الوزير ولا يفوتنا أن نشكر باهتمامك بأبنائنا الطلبة البدون، ولجنة حقوق الإنسان تهتم بالموضوع، والقضية كانت متعلقة بـ 44 طالباً عمرهم 6 سنوات، والوزارة فاتحة أبوابها لكل الحالات حتى وصلت لي 15 ألف حالة ويزيد والوزارة تفهمت ذلك وستتابع الأمر في لجنة حقوق الإنسان البرلمانية ذلك الأمر.

● سؤال للنائب ماجد موسى لوزير النفط لتزويده بعدد الموظفين الموفدين من قبل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية إلى منظمة



كامل العورسي



ماضي الهاجري



أنس الصالح وأحمد القضيبي



د.عودة الرويمي وراكنا التصف

## الحكومة تطلب إعادة «قانون الطفل» إلى لجنة المرأة والأسرة لإعداد مشروع متكامل

طلبت مهلة شهراً لدراسة المشاريع والاقتراحات بقوانين



م.عبدالعزيز الإبراهيم وهند الصباح



أنس الصالح متحدثة



الشيخ محمد العبدالله ود.علي العمير

وعلى الحكومة ان تتجه لأدائها ومصروفاتها ولا يمكن ان نقبل من الحكومة بسأي قانون أو اقتراح يمس المواطنين، وشركة الإنماء الزراعي المفروض تساعد المزارعين في الكويت وتعطي استثمارات وملاحظات وإجمالي المساهمات قد تصل الى مليار دولار وهذا المبلغ يجب أن تذهب الى داخل الكويت.

● عدنان عبدالصمد: القانون محال للمجلس في 2009 فماذا حصل من 2009 الى الآن وخلال الفترة شتو صار بالاكنتاب وإذا لم تتم زيادة بالمالية يطالبون بتقرير عن هذه المؤسسات وما أسس تمويل هذه المشاريع وآليته وعادلته ونتيجة لعدم المتابعة الكويت لا تستفيد من المناصب في هذه المؤسسات، واعتقد هذه فرصة ضائعة.

● عبدالحميد دشتي: لا شك في أن مساهمة الكويت في هذه المؤسسات أمر جميل خاصة في ظل حاجتنا لزيادة الدخل، ولكن حتى الآن 92٪ من إيراداتنا تعتمد على النفط والكل يقول شتو أثر انخفاض النفط على مستقبل النفط في الكويت، ولكن هناك تساؤلات من خلال هذه المساهمات ماذا تحقق للكويت وشعبها في الداخل والخارج حتى لا تكون البقرة الحلوب وفي حال موافقتنا على هذه المساهمات نتمنى المزيد من غنية ولها استثمارات وهذه عاداتها ونتمنى أن يكون هناك مردود لهذه المساهمات.

● عبدالله التميمي: التقرير يغلب عليه طابع المجاملة أكثر من المنفعة والمصلحة، وفي

الرابعة لرأس المال البنك الإسلامي للتنمية.

● يوسف الزلزلة: منذ 2009 أطلب رفع استثمار رأس المال باستثمار الكويت والآن تأتي مجموعة من المؤسسات وأنا أتمنى من وزير المالية يقولنا الكويت شتو مستفيدة وما هو عدد الكويتيين بهذه المواقع ويبقى هناك دور ومن المفترض أن هذه المؤسسات تعين الكويت ومواطنيها وأتمنى من الوزير أن يكون هناك دور في توصية المؤسسات مستفيدة بالشركات الكويتية، وكثير من الشركات تخسر ولا تحفظ رؤوس أموال الشركات الكويتية والكويت تلتزم بهذه الاتفاقيات وبعض الدول لا تلتزم.

تداخل بين الإثنين، فهناك مواد تتداخل مع قوانين صدرت مثل التعليم والصحة، ونريد أن تأتي بمشروع متكامل وأطلب التاجيل لمدة شهر.

● الرئيس الغانم: ليس تاجيله ولكن إعادته الى اللجنة، فمتى يتم إحالته الى المجلس؟

● هند الصباح: في خلال أسبوع.

● عاشور: ليس أمامنا إلا سحب التقرير وإعادته الى اللجنة.

● الرئيس الغانم: إذن موافقة عامة على سحب التقرير وإعادته الى لجنة المرأة والأسرة للخروج بقانون متكامل خلال شهر من تاريخ اليوم.

(موافقة عامة)

● تقارير لجنة المالية بشأن زيادة اكتتاب الكويت في بعض

● جمال العمر: هذه الاستثمارات بالمليارات ولا يوجد تقرير فني يعطينا جدوى الاستثمار وأين تقارير ديوان المحاسبة ويجب ألا تمرر مرور الكرام ونرفض هذه الزيادات وهل يعقل مستثمر عاقل ومدرك، نغطي دون رقابة مئات الملايين دون وجود هيئة رقابية عن جدوى زيادة رأس المال انا ما راح أصوت عليها ومو معقولة الحكومة تتبع حصصها في شركات محلية مريحة وتضع أموالها بمؤسسات لا تراقبها، وهل كل دينار يصرف محليا مراقب وقلوسنا بالمليارات بهذه المؤسسات لا نعرف عنها شيئا.



د.عبدالله الطريجي وماضي الهاجري ومحمد البراك

● عيسى الكندري (وزير البلدية): بخصوص ما قامت به البلدية لمعالجة سكن العزاب، أؤكد لنائب الرئيس أننا عازمون على معالجة هذه المشكلة، وقد عقدت اجتماعا موسعا مع المحافظين وممثلين عن الجهات الخدمية والأمنية لمعالجة هذه الظاهرة، وقد تم تشكيل لجنة لوضع الحلول المناسبة لمعالجة المشكلة، ويوم الأحد المقبل سالتقي مع محافظ الفروانية لمعاينة المناطق التابعة للمحافظة حتى ننفذ أمام هذه المشكلة ونضع لها الحلول المناسبة.

● مبارك الخريجي: لا نقلل من دور الوزير، لكن أتمنى أن يكون هناك التزام خلال فترة زمنية محددة، فوجب التحرك السريع لإنقاذ المناطق السكنية، وتفعل دور المراقبين في المناطق، وفتح طرق جديدة لتقسيم الشكاوى من خلال الإنترنت، وتفعل القانون واللوائح 51 تحظر استغلال سكن العزاب، ووضع خطة زمنية لسكن محافظة لتوعية ومجاهة هذه الظاهرة.



د.عبدالحميد دشتي

● نبيل الفضل: هذه القوانين ليست قوانين استثمار وإنما جزء من السياسة الخارجية لدولة الكويت، ونثق في وزارة الخارجية الكويتية، ويفترض ألا يكون هناك خلاف عليه، ولكن هناك ملاحظات على المؤسسات التي تفتح لها الكويت أراضيها ولم يكن منها عائد للكويت، ولم يكن هناك توظيف للكويتيين، يفترض أن يكون للكويت حصة في الإدارة والرقابة وتوظيف المواطنين، لأن هناك أزمة قائمة، لا بد أن نغير في كرمنا الزائد لنجد فرص عمل لأبناء الكويت.

● سعدون حماد: كل التقارير هذه أرقام وزيادات يجب أن نعرف كلفة التقارير وكلفة الزيادة على حدة.

● فيصل الدويسان: نفتقد كثيرا من المعلومات حول التقارير، سياسيا الحكومة توجه رسالة للمعنيين والرسالة السياسية التي تريد توجيهها للشعب واضح أنها غير مكرثة وانها ستمر ولها أصدقاء، وإما ان نرفض هذه التقارير وإما أن نطلب من اللجنة إعادة النظر فيها واحترام عقولنا، وأتمنى إيصال الرسالة إلينا بشكل واضح.



جانب من الجلسة

بند: قانون حقوق الطفل

● انتقل المجلس لمناقشة تقرير لجنة المرأة والأسرة.

● هند الصباح: هناك مشروع مقدم من الحكومة، وهناك اقتراح في اللجنة ونحتاج الى دراسة هذه المشاريع حتى تأتي بمشروع متكامل.

● صالح عاشور (مقرر لجنة المرأة): أكثر من 6 شهور ناقشنا القانون واستدعينا وزارة الشؤون وساهموا معنا في خروج التقرير النهائي، ولم يكن هناك قانون مقدم من الحكومة، وأيضا الاتفاقية أصدرتها الحكومة في 1990، وأنتم شاركنتم مشاركة فعالة من قبل الوزارة.

وأنا عضو في اللجنة التشريعية ولم يصل إلينا أي مشروع قانون من الحكومة بشأن حقوق الطفل.

● هند الصباح: هناك مشروعان في جدول الأعمال السابق مشروع مقدم من الحكومة ومشروع من الأعضاء، وهناك



فيصل الشايح

● فيصل الدويسان: نفتقد كثيرا من المعلومات حول التقارير، سياسيا الحكومة توجه رسالة للمعنيين والرسالة السياسية التي تريد توجيهها للشعب واضح أنها غير مكرثة وانها ستمر ولها أصدقاء، وإما ان نرفض هذه التقارير وإما أن نطلب من اللجنة إعادة النظر فيها واحترام عقولنا، وأتمنى إيصال الرسالة إلينا بشكل واضح.

● بعض الجوانب الاقتصادية يجب أن تكون واضحة، فهناك من تقدم بأكثر من فكرة للبنك



عبدالله المعيوف ونبيل الفضل

● فيصل الدويسان: نفتقد كثيرا من المعلومات حول التقارير، سياسيا الحكومة توجه رسالة للمعنيين والرسالة السياسية التي تريد توجيهها للشعب واضح أنها غير مكرثة وانها ستمر ولها أصدقاء، وإما ان نرفض هذه التقارير وإما أن نطلب من اللجنة إعادة النظر فيها واحترام عقولنا، وأتمنى إيصال الرسالة إلينا بشكل واضح.

● بعض الجوانب الاقتصادية يجب أن تكون واضحة، فهناك من تقدم بأكثر من فكرة للبنك



فارس الغنبي



د.عبدالله الطريجي



خلف ميثير



د.محمد الحويلة



جمال العمر

# المجلس يُشكّل لجنة للتحقيق في تجاوزات توزيع الحيازات الزراعية وتمديد عمل «الإيداعات المليونية» ثلاثة أشهر



د. علي الغمبر متحدثا



هند الصبيح



مبارك الخريجي



صالح عاشور

التفاصيل التي نجهلها. جمال العمر: بما أن التقارير بها التزامات مالية فيجب أن تحال الي لجنة الميزانيات، ويجب أن تكون هناك نسبة مئوية من دخلنا القومي. صالح عاشور: وزير المالية أثار ان احد اسباب المؤسسات هو تدني الرواتب غير منطقي. حمود الحصان: نريد الشفافية بالنسبة للعرض فيما يتعلق بالمصاريف وهامش الربح، ونتمنى ان تكون نسبة في المساهمة. فيصل الشايح «المقرر» سوف نأخذ ملاحظات النواب في عين الاعتبار وبالنسبة للتوظيف فالرواتب فعلا متدنية مطالبنا الحكومة بان تعطي لهم فرق الراتب وردوا علينا بان هذه القضية تحتاج التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية. الرئيس الغانم: ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة للصلاة. استؤنفت الجلسة الساعة 12,50 دقيقة. الرئيس الغانم: قرر المجلس احالة تقارير اللجنة المالية الستة الي اللجنة المالية وذلك للتأكد من ملاحظات النواب أثناء النقاش.

ويبحث انه عند المساهمة في اي شركة يكون مطمئنا، فضلا عن ضرورة وجود شفافية في التمويل والعدالة في مساعدة الشركات. وزير المالية - أنس الصالح: استمعنا باهتمام لجميع ملاحظات النواب وبتنق مع المقرر في ردهه على ملاحظات النواب ولا بأس من عودة التقارير الي الحكومة ومستعدون للرد على الاستفسارات، وما تفضل به السيد عدنان ان نورد الميزانيات المدققة الي اللجنة. قرار الزيادة آتى من القمة العربية عندما قرر القادة زيادة حصة كل دولة عندما يكون العمل التنموي من عوائد هذه المؤسسات وليس من رؤوس الأموال وقامت بعض الدول

بنفس العملة. فلا نستطيع ان نعدل في النظام الأساسي لكل مؤسسة، ليس شراء فنادق او عقار، ولكن الاستثمار الحقيقي في الجانب الصحي والرياضي ولدنيا في الإمارات مثل شراء الأندية الأوروبية وعدنا فواز الحساوي استثمر في نادي نوتغهام الرياضي ولم تر الدولة دعمه في ذلك الشأن. أحمد لاري - مقرر اللجنة المالية: كل ما طرحه الأعضاء محل اعتبار ونقاط وجيهة جدا، وجميعها تسألات الأعضاء حول أعداد الكويتيين الموظفين في تلك المؤسسات العربية. بداية حول العملة فنحن لا نستطيع تعديل هذا الأمر لأن هذا نظاما اساسيا في المؤسسة نفسها ويجب ان يكون النص

الاسلامي ولم يكثر بها، فلماذا ونحن المساهم الأكبر في تلك المؤسسات؟! الشعب الكويتي لم يستعد استفادة مباشرة، ولكن لا يوجد انعكاس حقيقي على مسألة التوظيف. ولا نجد أحدا يسلط الضوء على هذه الأموال وهي بقعة عمياء تمر لا أحد يشاهدها، ليس من الاجدى أن ن فكر في أموال الشعب الكويتي، أما أن يتم تمرير هذه الاتفاقيات عبر الاصدقاء البررة للحكومة فنحن نرفض ذلك. سعود الحريجي: هذه المساهمة فاللجنة وافقت بالإجماع على هذه التقارير، وتحدثت بعض الاخوة أنها تحققت أرباحا، إلا أنها تحقق انخفاضا في الارباح بما يعادل 70 مليون دينار، التقرير المقدم فيما يخص الأرباح الصافية فقد حقق في 2012 بما يعادل 130 مليون دينار ولكن في 2013 حقق 80 مليون دينار فقط، والمشروع قد تكلم عن امتيازات للتوظيف، نتمنى أن نستوضح كل تلك الأمور، في مسألة الصندوق العربي فلا نمانع، لكننا لا بد أن نكون على بينة وعلم لما يتم في أموالنا واستثماراتها، فالمعلومة مغيبة نوعا ما.

التقرير النهائي بشأن الإيداعات والتحويلات المليونية: عبدالله الطريجي: «مقرر» أشكر المجلس على تكليفنا بالتحقيق في الإيداعات وكانت هناك لجتان في الميطل الأول في الإيداعات والتحويلات وابلل المجلس ولم يتمكن المجلس من استكمال التحقيق، وتم دمج الموضوعين في لجنة واحدة في الميطل الثاني والبحث في الحسابات من 2009 الي 2011 وتم تكليفنا بالتحقيق وعملا يتطلب التحقيق في هذه القضية ومن يدير عملنا هو الله وليس عملنا، وجدنا كثيرا من الأمور التي تحتاج الي التفحص قبل قراءة التقرير النهائي. ومن خلال اقوال الشهود فالقضية ما كانت فضح نواب دائما مرتبطة بما حدث في الأيام الماضية، وكنا واثقين كل الثقة، أن نعمل بمنهجية ونحن مخبرون في عملنا ولنسنا مسيرين من قبل احد. رياض العدساني تكلم كثيرا عن هذه اللجنة وشكك بها وطعن بها وطعن في د.علي الغمبر الرئيس السابق للجنة عندما تحدث في جريدة «القبس» وقال سياسة الرئيس الغمبر غامضة، وبعدها ترك الغمبر منصبه شكك فينا كلجنة وقال انها لن تكشف الحقائق وظل على هذا الامر والتشكيك في عملنا، وقال ان تقرير امن الدولة به ارقام وحسابات النواب المتضخمة وحساباتهم، وأنا أقول له اتحدك اذا كانت هناك تقارير موثقة في لجنة الإيداعات فكيف يكون تقرير اللجنة جاهزا ورئيس



أنس الصالح وأحمد لاري



عيسى الكندري



عسكر العنزي و د.عبدالحاميد دشتي



محمد طنا



سلطان الغيصم و د.عبدالله الطريجي



محمد البراك

**الزلزلة: ما الاستفادة العائدة على الكويت من زيادة اكتتابها في المؤسسات الدولية؟ التيمي: اكتاب الكويت في المؤسسات الدولية مجالات ليس أكثر**

**عاشور: إعادة تقارير اكتاب الكويت إلى «المالية» لمعرفة عدد الموظفين الكويتيين**

**عيسى الكندري: عازمون على معالجة سكن العزاب في المناطق السكنية**

**دشتي: قضية الإيداعات أسدل الستار عليها فلنصالح الشعب**

**العمير: لم نكتشف حالة واحدة بشأن الفساد المالي والإداري في «النفط»**

الاسلامي ولم يكثر بها، فلماذا ونحن المساهم الأكبر في تلك المؤسسات؟! الشعب الكويتي لم يستعد استفادة مباشرة، ولكن لا يوجد انعكاس حقيقي على مسألة التوظيف. ولا نجد أحدا يسلط الضوء على هذه الأموال وهي بقعة عمياء تمر لا أحد يشاهدها، ليس من الاجدى أن ن فكر في أموال الشعب الكويتي، أما أن يتم تمرير هذه الاتفاقيات عبر الاصدقاء البررة للحكومة فنحن نرفض ذلك. سعود الحريجي: هذه المساهمة فاللجنة وافقت بالإجماع على هذه التقارير، وتحدثت بعض الاخوة أنها تحققت أرباحا، إلا أنها تحقق انخفاضا في الارباح بما يعادل 70 مليون دينار، التقرير المقدم فيما يخص الأرباح الصافية فقد حقق في 2012 بما يعادل 130 مليون دينار ولكن في 2013 حقق 80 مليون دينار فقط، والمشروع قد تكلم عن امتيازات للتوظيف، نتمنى أن نستوضح كل تلك الأمور، في مسألة الصندوق العربي فلا نمانع، لكننا لا بد أن نكون على بينة وعلم لما يتم في أموالنا واستثماراتها، فالمعلومة مغيبة نوعا ما. خليل عبدالله: عندما نتحدث عن زيادة رأسمال المؤسسات علينا أن نلتفت إلى أمرين، ماذا قدمت هذه المؤسسات للعالم العربي والإسلامي؟! هل هناك مشروع واحد أدى إلى تنمية حقيقية تستهدفها هذه المؤسسة؟! نعم نعرف أن هناك مسؤولية سياسية على دولة الكويت، وتستخدمها كأذرع دبلوماسية لها في القرارات السياسية والإقليمية، لكن أن تكون دون جدوى فهذا أمر مرفوض. وإذا كانت هذه المؤسسات ويكتب في التقارير خلق فرص عمل لا نجد شيئا، فكم كويتيا يعمل في هذه المؤسسات؟! لا يوجد يعني النتيجة صفر، نحن ندفع ملايين الدنانير لماذا؟! ألا يفترض فينا ان تكون وجهتنا كدولة تحقيق الهدف الاستراتيجي وهو تنمية البشر وهذا هدف استراتيجي وخلق فرص عمل فلا نقبل اي مشروع لا يوجد به هدف استراتيجي او وجود فرص عمل، الهدف الرئيسي هو خلق الكوادر البشرية المهنية الفتية الفاعلة الذين يتحملون المسؤولية قادرة على اداء الأداء. عبدالله المعيوف: يفترض ان تكون هذه المؤسسات رافدا من روافد الدولة في الدخل، ومطلوب اليوم زيادة رأسمال الشركات، فلماذا نزيد رأسمالها وهي في الأصل رابحة؟! 360 مليار دينار التي نستثمرها في الخارج لا نجني من ورائها شيئا، اين فرص العمل؟! أرباح هذه الشركات وهمية والدليل شد الحزام، والترشيد. حتى التعيينات في هذه



فيصل الكندري خلال الجلسة



حمود الحمدان



دعوة الرويعي



مبارك الحريص

# إعادة تقارير «المالية» بشأن اكتاب الكويت في 6 مؤسسات مالية دولية وسريان قانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على الإطفائيين



عدنان عبدالصمد خلال الجلسة



عبدالله التميمي



م. عادل الخرافي مترئسا للجلسة ويجانبه ماجد موسى

الجلسة السابق يطلب بكتاب رسمي لتمديد لعمل اللجنة، بسبب تأخر الجهات الحكومية في تزويد اللجنة بالمعلومات، وطلب تمديد عمل اللجنة إلى دور الانعقاد التالي. واستمررتنا قسى عملنا والتدقيق في اقوال بعض الشهود والقضية قضية صراع داخل اسرة الحكم والإيداعات المنفذ لتوجيه الاتهامات في تلك الايام بعدما استقال العدساني توجه الى ديوان المحاسبة وقال: «لماذا لم يستعن ديوان المحاسبة بامن الدولة او النيابة العامة؟» فهو يناقش نفسه فلماذا لم يقل لديوان المحاسبة ان هناك تقريرا جاهزا؟ بعدما حقق الديوان في المستندات كتب عبدالعزيز العدساني تقريرا الى المجلس وقال: بلاغ رياض بلا مستندات أو وثائق، وأتمنى من المجلس الموقر أن يعطينا فرصة أخرى حتى نستكمل إجراءاتنا، لأن وكيل أمن الدولة اللواء عبدالحميد العوضي لم يقدم إجابات رسمية أو مستندات رسمية، ووكيل وزارة الخارجية أدلى بمعلومات تختلف عن معلومات وزير الخارجية وهذا التضارب يضع علامة استفهام بين مسؤولين اثنين يعملان في نفس الوزارة.

**عبدالصمد: ضرورة أن يكون لنا دور في مراقبة وتقييم المؤسسات التي تساهم فيها الدولة**

**العمر: هل من الطبيعي منح الملايين لمؤسسات خارجية في ظل تدهور الوضع الاقتصادي الداخلي؟**

**الفضل: ضرورة وجود حصة للرقابة وتوظيف الكويتيين**

**حماد: ضرورة معرفة كلفة وقيمة زيادة كل اتفاقية دولية على حدة**

**الزلزلة: نؤيد التمديد للجنة الإيداعات لكشف الحقائق**

**الشايح: ضرورة تعديل التشريعات لسد الثغرات**

لدينا مانع في تشكيل هذه اللجنة وستعاون معها إلى أبعد الحدود.

● الرئيس الغانم: مدة اللجنة التي نهاية دور الانعقاد الحالي.

● محمد طنا: اقترح تحويلها الى لجنة الاموال العامة.

● روضان الروضان: مدة اللجنة 3 أشهر وإذا استدعى تمديد المهلة كان بها.

● محمد الهدي: نرفض تحويلها الى لجنة حماية المال العام.

● فيصل الدويسان: تواجدها مشكلة في النصاب واقترح ان يتم انتداب عضو واحد للتحقيق في هذا الأمر.

● وافق المجلس ان تكون لمدة 3 أشهر وعدد اعضائها 5 أعضاء.

وترشح لها النواب راكان

فليسجل علي التاريخ «لن نتوصل الى غير ما توصل اليه القضاء».

● دعوة الرويعي: اضم صوتي للإخوان الذين طلبوا تعديل التشريعات التي تسد الثغرات في قضايا المال العام وتمكن اللجان من بحث الحقائق.

● علي العمير: نحن نتكلم عن الدستور والاصطلاح به، أما القانون فهناك هيئة كاملة للفساد.

● وافقة عامة على إعطاء لجنة الإيداعات والتحويلات 3 أشهر.

● تلا الأمين العام اقتراحا بالموافقة على تقديم بند رقم 54 بخصوص تشكيل لجنة تحقيق فسي تجاوزات شابت عملية توزيع الحيازات الزراعية.

● علي العمير: البند 54 ليس

السذي تقدمت به اللجنة حتى تبين الحقائق كاملة للشعب الكويتي.

● صالح عاشور: يجب ان نستجيب لطلب الاخوة في اللجنة ولكن نمنى ان تخلصوا قبل الـ 3 أشهر.

● فيصل الشايح: اتفق مع تمديد اللجنة ويجب ان يتضمن 2006 والأهم ألا تتكرر هذه المواضيع، وذلك من خلال تعديل التشريعات الضرورية حتى تسد هذه الثغرات.

● محمد طنا: نؤيد إعطاء مهلة لكن شهرين بدلا من 3 أشهر.

● عبدالله المعيوف: هذا الموضوع حساس وخل نعلمهم بفترة اخرى لانتهاء من القضية الحساسة.

● علي العمير وزير النفط: نريد ان نثبت بعض الحقائق

الكويتي بأنه لا يوجد شيء نهائي.

● عدنان عبدالصمد: الموضوع لم يطو ولم ينته، بل بالعكس الفترة زادت من 2006 الى 2011، ومن المفترض أن تقول اللجنة قولها وقناعتها، وإذا قلنا طوى الملف للغلط سيزيد في الشارع، وستكون فرصة لضرب المجلس وبالعكس لابد من أن تكون شفافين مع الشعب، وهناك من يتحين الفرصة لضرب المجلس وعلى اللجنة أن تبحث في كل ما طرح وما قبل.

● الرئيس الغانم: لا نناقش المضمون، بل هو طلب اللجنة بالتمديد 3 أشهر.

● يوسف الزلزلة: اتق في لجنة الإيداعات ويعملون بجد في هذا المجال نحن نريد ان نكشف الحقائق كما هي، أنا مع الطلب

التي تقدمت به اللجنة حتى تبين الحقائق كاملة للشعب الكويتي.

● صالح عاشور: يجب ان نستجيب لطلب الاخوة في اللجنة ولكن نمنى ان تخلصوا قبل الـ 3 أشهر.

● فيصل الشايح: اتفق مع تمديد اللجنة ويجب ان يتضمن 2006 والأهم ألا تتكرر هذه المواضيع، وذلك من خلال تعديل التشريعات الضرورية حتى تسد هذه الثغرات.

● محمد طنا: نؤيد إعطاء مهلة لكن شهرين بدلا من 3 أشهر.

● عبدالله المعيوف: هذا الموضوع حساس وخل نعلمهم بفترة اخرى لانتهاء من القضية الحساسة.

● علي العمير وزير النفط: نريد ان نثبت بعض الحقائق



ملال الجلال



عيسى الكندري وعبدالله المدرواني



ديوسيف الزلزلة



سعود الحريجي وكامل العوضي



سعدون حماد



روضان الروضان وأحمد لاري

وكانت النتيجة كالتالي: فوز النواب راكان النصف وخليص الصالح وعسكر العنزي وفضل الدويسان وعبدالله المعيوف.

● وتلا الأمين العام اقتراحا بشأن تقديم البند رقم 38 بشأن تقرير لجنة المرافعة العامة بشأن رجال الاطفاء.

● علي العمير: نحن لسنا جاهزين لمناقشته في نهاية الجلسة ونظرا لعدم وجود الوزير المختص فنرجو تاجيله وإبقاء على جدول الأعمال.

● سعدون حماد: هذا مشروع الحكومة، والموضوع المادة واضحة وهي بالنسبة للرتب فأرجو التصوير عليه مباشرة.

● دعلي العمير: نعم هو مشروع الحكومة لكن ربما اثناء المناقشة تظهر بعض الملاحظات، مادام الاخوان مطمئنين لموافقة الوزير فنرجو تاجيله.

● عادل الخرافي: الحكومة وافقة وهي من طيب تقديمه وادراجها على الجدول.

● دعلي العمير: لم نطلب تقديمه أبدا، نحن ليست لدينا مشكلة في مناقشته ولكن الوزير غير موجود وجدول الأعمال امامنا واضح والقانون في ترتيب متأسر، الاحترام المتبادل بيننا يظل موجودا.

● عدنان عبدالصمد: لو كان هناك تعديل على القانون من اللجنة، لكن لا يوجد تعديل والمشروع اتى من الحكومة وهو كما هو لذلك نرجو التصويت عليه في المداولتين.

● علي العمير: اذا كنتم مصريين فسنصوت عليه مداولة اولي ونرجي المداولة الثانية في الجلسات المقبلة.

● وجرى التصويت على المداولة الأولى للمشروع بقانون بشأن رجال الاطفاء وكانت النتيجة كالتالي: موافقة 38، عدم موافقة -، امتناع -، الحضور 38.

● وافق المجلس على المداولة الأولى للمشروع بقانون.

● الرئيس الغانم: ترفع الجلسة الى 12/2.

وكانت النتيجة كالتالي: فوز النواب راكان النصف وخليص الصالح وعسكر العنزي وفضل الدويسان وعبدالله المعيوف.

● وتلا الأمين العام اقتراحا بشأن تقديم البند رقم 38 بشأن تقرير لجنة المرافعة العامة بشأن رجال الاطفاء.

● علي العمير: نحن لسنا جاهزين لمناقشته في نهاية الجلسة ونظرا لعدم وجود الوزير المختص فنرجو تاجيله وإبقاء على جدول الأعمال.

● سعدون حماد: هذا مشروع الحكومة، والموضوع المادة واضحة وهي بالنسبة للرتب فأرجو التصوير عليه مباشرة.

● دعلي العمير: نعم هو مشروع الحكومة لكن ربما اثناء المناقشة تظهر بعض الملاحظات، مادام الاخوان مطمئنين لموافقة الوزير فنرجو تاجيله.

● عادل الخرافي: الحكومة وافقة وهي من طيب تقديمه وادراجها على الجدول.

● دعلي العمير: لم نطلب تقديمه أبدا، نحن ليست لدينا مشكلة في مناقشته ولكن الوزير غير موجود وجدول الأعمال امامنا واضح والقانون في ترتيب متأسر، الاحترام المتبادل بيننا يظل موجودا.

● عدنان عبدالصمد: لو كان هناك تعديل على القانون من اللجنة، لكن لا يوجد تعديل والمشروع اتى من الحكومة وهو كما هو لذلك نرجو التصويت عليه في المداولتين.

● علي العمير: اذا كنتم مصريين فسنصوت عليه مداولة اولي ونرجي المداولة الثانية في الجلسات المقبلة.

● وجرى التصويت على المداولة الأولى للمشروع بقانون بشأن رجال الاطفاء وكانت النتيجة كالتالي: موافقة 38، عدم موافقة -، امتناع -، الحضور 38.

● وافق المجلس على المداولة الأولى للمشروع بقانون.

● الرئيس الغانم: ترفع الجلسة الى 12/2.

| لجنة التحقيق في تجاوزات الزراعة |
|---------------------------------|
| راكان النصف                     |
| فيصل الدويسان                   |
| عسكر العنزي                     |
| عبدالله المعيوف                 |
| خليل ايل                        |